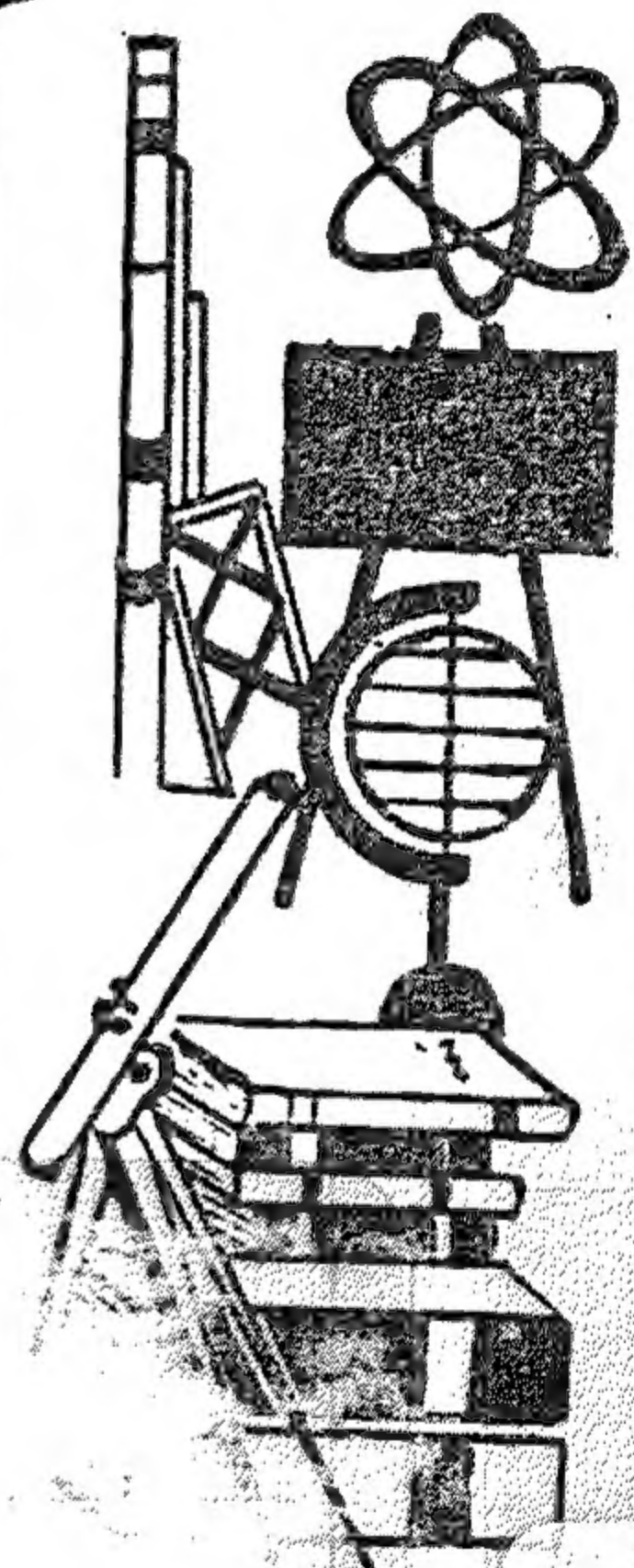


إخترنا للطالب



# التناقض الطبقي في نشورة سنة ١٩١٩



بمقدم  
الكتور حسين فوزي لبخار



0156585

Bibliotheca Alexandrina





اخترنا  
للطالب

المستاذ الدكتور  
عبد العزيز بن  
يحيى بن  
المستاذ  
المستاذ

# الناقص الطبقي في ثورة سنة ١٩١٩



بمقام  
الدكتور حسين فوزي بن  
بخت



## من الميثاق

« ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فان  
الأسباب التى أدت الى فشلها هى الأسباب التى حركت حوافز  
الثورة سنة ١٩٥٢ .

اذن هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة  
ولا بد من تقويمها فى هذه المرحلة تقويما أميناً ومنصفاً .

أولاً - ان القيادات الثورية أغفلت اغفالاً يكاد يكون تاماً  
مطالب التغيير الاجتماعى على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة  
المرحلة التاريخية التى جعلت طبقة ملاك الأراضى أساساً للأحزاب  
السياسية التى تصدت لقيادة الثورة .

ثانياً - ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد  
بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم  
تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على  
الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية .

ثالثا - ان القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب  
نضالها وبين الأساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب  
في ذلك الوقت ، ان الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد  
ثورات الشعوب اشتعالا . ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة،  
وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها  
وبين الجوهر الحقيقي . وكان منطق الأوضاع الطبقيّة يزين لها هذا  
الخلط .

## التناقض الفكرى :

كانت الحرب العالمية الأولى وبعدها الثورة المصرية عام ١٩١٩، وكانت ثورة نمت عن حيوية دافقة ووعى كامل فى أعماق المصريين .

الا أن القيادة التى ركبت الثورة كانت تفكر بعقلية أخرى غير عقلية الجماهير الثائرة ، ولم تدرك هاته الجماهير الثائرة الهوة السحيقة التى تفصل بينها وبين القيادات التى تتزعمها فوثقت بها وأولتها زمامها فراحت تلك القيادات تلهب عواطف الجماهير بشعارات ومبادئ لا تؤمن بها .

كانت الجماهير تؤمن بوطنية مصطفى كامل ولم تلق بالا الى وسائله ، خطأ كانت أو صوابا ، وهى فى هذا كعادتها لا تستجيب لصوت العقل قدر ما تستجيب لاحتساسها وعواطفها . وكل ما تحسه وتشعر به هو أن مصطفى كامل لا يرضى بغير جلاء الانجليز بديلا ، والجماهير أيضا لا ترضى بغير هذا الجلاء بديلا ، والجماهير تكره من الخديو مظالمه وتكره من الأتراك استبدادهم ولكنها لم تفكر



أبدا في خلع الخديو والتخلص من السيادة التركية . حتى أن  
عرايى نفسه لم يعلن هذا الرأى ولم يجهر به الا بعد أن ثبت  
استعداد توفيق للأجانب على الثورة ، وفي اجتماع قادة الثورة  
العرايية بأعضاء مجلس شورى النواب فى دار محمد سلطان باشا  
مساء ٢٧ من مايو سنة ١٨٨٢ ، رفض النواب موافقة عرايى على  
خلع الخديو ، وبالرغم من حملة عرايى تلك الليلة على توفيق  
وأسرته فانه حين احتكم الى الناس فى ذلك ، كانت العرائض التى  
استكتبهم اياها تنص على أن يستبدل بالخديو توفيق الأمير حليم  
باشا ولم يشر عرايى الى ضرورة التخلص من الأسرة الحاكمة .

و حين لوح الانجليز بعد خلع الخديو عباس الثانى بالسلطنة  
لمحمود باشا سليمان رئيس حزب الأمة لم تلق الفكرة ترحيبا  
منه ، وكان هذا مظهرا للتناقض الفكرى الذى ساد مصر فى تلك  
الفترة . فعلى الرغم من كراهية المصريين للخديوية ومظالمها  
واستبداد الأتراك لم يفكر أحد فى التخلص من الأسرة الحاكمة ،  
حتى هذه الطبقة - طبقة الأعيان المصريين التى يتزعمها محمود  
باشا سليمان والتى تكره استبداد الأتراك أشد الكره وتكره منهم  
تعاليمهم - كانت هى التى ترفض هذه الفكرة ، رفضتها حين ناقشها  
عرايى مع رجالها من أعضاء مجلس النواب ورفضتها حين لوح  
الانجليز بها لزعيم هذه الطبقة بل ان محمود باشا سليمان حين عرض  
عليه الانجليز ذلك وهددوا بتنصيب « أغا خان » سلطانا على



البلاد - كما يقال - سارع بنفسه لاقناع الأمير حسين كامل بقبول السلطنة .

ونعتقد أن الجماهير ما كانت ترفض رأى أصحاب الرأى فيها لو اتفق رأيهم على التخلص من الأسرة الحاكمة فان هذه الجماهير حين تمهل جمال عبد الناصر فى القضاء على حكم هذه الأسرة والتخلص منه نهائيا فى بداية ثورته ، أخذ القلق يساورها وراحت تلح فى التخلص منها نهائيا وكان اجماع الشعب على التخلص من الملكية واقامة حكم جمهورى اجماعا لا نظير له فى تاريخ مصر .

كان هذا التناقض الفكرى هو الذى حمل ثورة سنة ١٩١٩ الى غير الغاية من قصدها فغلبت عليها روح الاعتدال وان بقيت الجماهير تنز بالثورة عند كل بادرة تتطلب ذلك ، فان ثورة سنة ١٩١٩ لم يقض عليها بتصريح ٢٦ من فبراير سنة ١٩٢٢ والدخول فى حلقة المفاوضات المفرغة ، وكل ما حدث أن الجماهير قد سكنت الى الهدوء استجابة لرأى أولى الرأى من قادتها ، وكانت تنهض الى الثورة من جديد حين تحس أن أولى الرأى قد غلبوا على أمرهم ووقفت منهم انجلترا موقفا ادا .

ويبدو هذا التناقض واضحا فى موقف زعماء الثورة أنفسهم فما أن ترامت الأنباء بتوقيع الهدنة يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩١٨ حتى تألف وفد مصرى فى ١٣ من نوفمبر من سعد زغلول وعلى شعراوى وحمد الباسل ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى وعبد اللطيف

المكباتى ومحمد على علوبة وعقدت رياسته لسعد زغلول، ثم سمع الناس أن ثلاثة من أعضاء هذا الوفد هم سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى قابلوا السير ريجنالدونجت ممثل انجلترا فى مصر وأبلغوه أنهم « بوصفهم نواب الأمة يطلبون الى انجلترا أن تعترف باستقلال مصر ». وغاب عن الناس أن الاستقلال الذى طالب به الرجال الثلاثة كان مقيدا بالاعتراف بمصالح بريطانيا فى مصر . الا أن بريطانيا التى خرجت من الحرب منتصرة قد هالها هذا الطلب وكانت تشد ضم مصر نهائيا الى مستعمراتها وتصفية الامتيازات الأجنبية فى البلاد لتضطلع هى دون الدول صاحبة الامتيازات بشئون رعاية تلك الدول فى مصر .

تسامع الناس بذلك فذب الأمل فى نفوسهم ورأوا أنهم على أبواب مرحلة جديدة من مراحل الكفاح لتحقيق أمانى البلاد فى الاستقلال التام وجلاء قوات الاحتلال ، واستجاب الناس فى ذلك الى حقيقة مشاعرهم وما يراود نفوسهم من آمال وطنية غدتها حركة مصطفى كامل الوطنية وألهبتها مأساة دنشواى واضطهاد الوطنيين واغتيال السلطات العسكرية أقواتهم وأرزاقهم وتسخيرها لعائلتهم فى فرق العمال باسم المتطوعين خلال الحرب . فلم يعد بينها وبين الاحتلال مسألة أو سلام الا أن يرحل ويترك البلاد لأصحابها . كان هذا تفكير الجماهير وكان هذا احساسها العميق بقضية البلاد ، وراح قادة البلاد الذين يمثلهم الوفد المصرى يغذون هذه الآمال فى نفوس الجماهير فراحت تهتف « بالاستقلال



التام أو الموت الزؤام » . الا أن هؤلاء القادة لم يؤمنوا في أعماقهم بهذا التطرف في مطالب الجماهير وكانوا يرون الاعتدال وأخذ الأمور بالهواذة التي يملئها الواقع الفعلى كما يحسبون ، ولكنهم لم يواجهوا الجماهير بذلك وآثروا توجيه الجماهير الى الطريق الذى يسلكونه مع الابقاء على عواطفها متحفزة لتسند موقفهم هذا اذا اقتضت الظروف ذلك ، ولهذا كانت الشعارات التى تداولتها الجماهير وهتفت بها غير التى يؤمن بها هؤلاء القادة فى أعماقهم .

ويعصور الدكتور هيكل تلك الحقيقة فى مذكراته فيقول انه فكر فيما يعتزمه الوفد « وهل رسم خطة العمل اذا لم يحالفه التوفيق فى تحقيق ما أراد لمصر من استقلال وسيادة ؟

« واستغرق التفكير فى هذا الأمر شعورى الشاب ، وعزمت أن أسأل أستاذى لطفى بك السيد فيه ، فانتهزت الفرصة وذهبت يوما الى منزل سعد باشا وطلبت مقابلة لطفى بك . وصارحته بما يدور بخلقى ، وسألته عن مبدأ اقتناع الوفد بما يسميه من حظ فى النجاح ، وكان الرجل صريحا فى اجابتي . قال لى : ان خطتنا أن نسافر الى باريس وأن نطرح قضيتنا على مؤتمر السلام ، وأن نطلب حق تقرير المصير على مصر والسودان فان أجبنا الى مطلبنا كان ذلك ما نبغى ، والا ذهب رشدى وعدلى الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية فى تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فى حدود

الحماية ، تنظيماً أساسه قيام الحكم الدستوري الصحيح في البلاد،  
فقيام هذا الحكم يرفع عنا ما نتوء به من سلطة مطلقة شرعية كانت  
تلك السلطة أو فعلية ، ويدنينا من هدفنا في الاستقلال ، إذ يتيح  
لنا فرصة النهوض بالشعب في مدارج الرقي ، فإذا بلغ أشده لم  
يكن لغيره عليه سلطان .

« كان لهذه الاجابة أثرها في تفكيرى . فالوفد اذن يريد أن  
يذهب الى باريس ليحاج الحلفاء بمبادئهم ، وهو مع ذلك ليس  
مؤمناً كل الايمان بأن هؤلاء الحلفاء مقتنعون بهذه المبادئ ،  
فإذا تبين أنهم يريدون تطبيقها تشبث بها ودافع عن قضية البلاد  
على أساسها ، أما اذا خذله الحلفاء فانه لا يحسب أن الثورة أو  
النضال الشعبى يحقق للبلاد استقلالها وسيادتها كاملين ، وهو  
لذلك يدع لرشدى ولعدلى أن يحملوا عبء التحدث الى الدولة  
التي أعلنت الحماية على مصر لتنظيم علاقتها بمصر في حدود  
الاعتراف لمصر باستقلال ذاتى ، يهيئ لها التمتع في شئونها الداخلية  
بالنظام الدستوري . »

« لم أطلع أحدا بما سمعت من ذلك ، فلو أنه عرف لهوجم  
الوفد وأعضاؤه على أساسه ، ولأدى ذلك الى فرقة في البلاد  
وشقاق ، ومن الخير أن تبقى وحدة البلاد سليمة في هذا الظرف  
الدولى الدقيق الذى تمر به . »

ويستطرد الدكتور هيكل فيقول : ان « هذه الخطة بقيت



سرا مكتوما عن الناس في مصر سنين عدة ، فلم يدع عنها أحد شيئا : حتى بدأ المتحدثون يؤرخون لعام ١٩١٩ ويطلبون الى الرجال الذين تألف منهم الوفد في ذلك الوقت أن يدنوا بما لديهم . عند ذلك . وبعد عشرين سنة أو نحوها من تأليف الوفد ، ذكر محمد على علوبة باشا ما كان مقررًا من هذه الخطة ، فلما اطلع الجمهور عليه رآه عجبًا .

اذن فقد كانت هناك هوة سحيقة بين الجماهير وبين قادتها فبينما كانت الجماهير ترى الرأي محددًا والهدف واضحا ، كان القادة يرون رأيا آخر يخفونه عن الجماهير ويخشون الجهر به ، ويطالبونها بشعارات حماسية لا يؤمنون بها .

واذن فقد غلب ذلك الرأي الذي كان يراه حزب الأمة وأنصاره منذ البداية وهو تنظيم العلاقة بين مصر وبريطانيا على أساس الاستقلال الذاتى وقيام حياة نيابية مع الاعتراف لبريطانيا بمصالحها في مصر .

فهل تقول ان هذه الطبقة ما كانت تبغى غير تحقيق مصالحها وعلى قممتها مشاركة الخديو أو الملك - كما كان بعد ذلك - في حكم البلاد ، أو أنها كانت تؤمن وهى التى شهدت فشل الثورة العرابية أنه لا طاقة لها بمواجهة بريطانيا بثورة أو مقاومة ايجابية خاصة وقد خرجت من الحرب ظافرة وجنودها تملأ البلاد .

الا أن الثورة قد انفجرت بعد ذلك وكان انفجارها بسبب

اعتقال الباشوات الأربعة الذين يتزعمون المطالبة بالاستقلال وهم  
سعد زغلول ، حمد الباسل ، اسماعيل صدقي ، محمد محمود  
ونفيهم الى مالطة . فما أصبح يوم ٩ من مارس سنة ١٩١٩ حتى  
كان « طلبة الجامعة وطلبة جميع المدارس العليا والثانوية مضربين  
احتجاجا على اعتقال رئيس الوفد وأعضائه ... ولم تغرب شمس  
ذلك اليوم حتى جاءت الأنباء بأن الاضطراب ساد البلاد المصرية  
كلها ، من الاسكندرية الى أسوان ، وأن ثورة عجا اتشرت في  
كل مكان ، وأن خطوط السكة الحديدية أتلقت وكثيرا من  
خطوط التلغراف قطعت وان الانتقال من العاصمة واليهما أصبح  
مستحيلا ، وأن الأوامر العسكرية صدرت بحظر الانتقال الا  
بترخيص خاص » .





## الزعماء والثورة :

اذن فقد ثار الشعب على خلاف ما كان يعتقد الزعماء وأن  
ثورته لثورة جارفة ، وانها في عنفوانها لا تستجيب لنداء الوفاء  
بالهدوء ، ويضرب الموظفون بدورهم ويتعطل العمل الحكومي  
ويندفع الناس اليها حتى أكثرهم اعتدالا ممن عرف عنهم « أنهم  
أصدقاء الانجليز وأولياءهم في مصر » وهكذا « نزلت الأمة  
كلها الى الميدان بكل طبقاتها وطوائفها : شيوخا وشبابا ، رجالا  
ونساء ، حتى كنت تسمع الفلاحات في الحقل وتسمع نساء المدينة  
العاملات ينادين النداءات الوطنية السائدة يومئذ : تحيا مصر  
ويحيا الوطن ، وتحيا مصر والسودان ، وما الى ذلك من نداءات  
كانت تصدر عن القلب والشعور في حماسة وقوة أخاذتين  
بالألبياب .

واذن فقد نضت مصر عن عراققتها وأصالتها ورجعت الى  
ذاتها تبرز بها سافرة على قمة الأحداث وألقت بقوس الصبر

بعيدا ولاذت الى مواجهة العنف بأعنف منه صفا واحدا محت فيه كل الفوارق فلم يعد هناك نداء الا لمصر ومصر وحدها .

واستقالت الوزارة وبقيت البلاد زمنا بغير وزارة فرأى السلطان تأليف وزارات ادارية لا تحايب الثورة وتألقت تلك الوزارات واحدة بعد الأخرى لا تبقى غير أشهر أو أسابيع حتى تهرب من عدوان الجماهير . وكان وعى تلك الجماهير يتسم باليقظة والنضوج حتى فكرت فيما يثيره الاعتداء على أحد هؤلاء الوزراء الأقباط من معنى التعصب اذا اعتدى عليه مسلم وما يفيد الانجليز منه من دعاية ضد مصر ، فتقدم طالب قبطى من طلاب مدرسة الطب هو الشاب « عريان يوسف سعد » فألقى على هذا الوزير قبلتين لم تصيبا هدفهما .

ولم تفلح القوة العسكرية فى قمع الثورة فلجأت بريطانيا الى « سياسة الخداع » وبدأت بتغيير ممثلها فى مصر سير ريجنلد ونجت وعينت مكانه لورد اللنبى ، وأعلن الممثل الجديد أن انجلترا لا تريد لمصر الا الخير وأنها حريصة على احترام الشعور القومى المصرى حريصة على بقاء علاقاتها الطيبة بمصر وللدلالة على حسن نواياها أمرت بإطلاق سراح الباشوات الأربعة وسمحت لهم وللوفد بالسفر الى باريس حيث ينعقد مؤتمر الصلح .

والغريب أن هؤلاء الذين كانوا يأخذون على مصطفى كامل أنه يعتمد فى حل القضية المصرية على فرنسا وأوروبا والدولة



العثمانية قد وقعوا أنفسهم في هذا الخطأ فقبلوا السفر الى باريس لعرض القضية على مؤتمر الصلح وفقا لحق تقرير المصير الذى قرره ويلسون ضمن مبادئه الأربعة عشر . فما أن وصل أعضاء الوفد الى باريس حتى جبههم اعتراف ويلسون بالحماية البريطانية على مصر ، وأوغل الوفد فى الخطأ الذى وقع فيه مصطفى كامل من قبل وهو الاعتماد على الموقف الدولى واتجاهاته أكثر من الاعتماد على تنظيم الجماهير لمواجهة الكفاح كما فعل المهاتما غاندى حين قاد حركة المقاومة السلبية للانجليز فى الهند وبين الهنود أنفسهم .

فما أشبه هذا الموقف بما حدث حين عقدت فرنسا وانجلترا اتفاقهما الودى عام ١٩٠٤ واعترفت فيه فرنسا بمصالح انجلترا فى وادى النيل .

وكان هذا مظهرا آخر من مظاهر التناقض الذى وقع فيه قادة الحركة الوطنية ، فهل كان مصدر هذا التناقض أنهم لا يثقون فى قدرة الشعب على الكفاح ومواجهة قوة بريطانيا أو أنهم لا يستطيعون التوفيق بين مصالحهم وقيادة الكفاح الوطنى وما يتطلبه من تضحيات يبذلها الزعماء قدر ما يبذل الشعب من تضحيات .

لقد برهن الشعب على قدرته وكفاحه بالثورة التى تفجرت عنه ، الا أن زعماءه ظلوا على تفكيرهم القديم وهو الاتفاق

الودى مع بريطانيا ، وقد نسر هذا الموقف بأن الذين قادوا الثورة كانوا من شيوخ جيل ما قبل الثورة فلم تكن لهم طاقة الشباب على الكفاح أو أنهم وهم أصحاب المناصب من قبل وحياتهم راحة راضية منعمة لا يقدرّون على مشقة الكفاح ونصبه وتضحياته ، أو أن مصالحهم الحقيقية ما كانت تقتضى هذا الكفاح العنيف ضد بريطانيا .

وأيا كان التفسير فإن خديعة بريطانيا حين عرفت « أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ومن ثم اتقلت من السيف الى الخديعة » لم تجز على هؤلاء الزعماء وان وافقت هوى فى نفوسهم وانما فتحت الباب أمام هؤلاء الزعماء لاختيار أهون الأمرين .

وبرز هذا التناقص الفكرى مرة أخرى بين قادة الحركة وجماهير الشعب ، فقد بقى الوفد فى باريس ينتظر بادرة من الأمل تفتح له مجال العمل بالطريقة التى يرتقبها وبقيت لجنته المركزية فى القاهرة فى حيرة من أمرها تنتظر هى الأخرى ما يسفر عنه الغد من احتمالات قد تجد فيها مخرجا من موقف السلبية الذى تقفه والانتظار الذى تشبث به ، وكان الخوف من مواجهة الجماهير بالفشل هو الذى يربط الوفد بباريس .

الا أن الغد لم يحمل الى الزعماء بشيرا بالأمل ، بل على العكس قد حمل اليهم ذلك الغد ما يوحى باليأس ، فقد وقعت ألمانيا مشروع معاهدة الصلح وهو يتضمن الاعتراف بالحماية

البريطانية على مصر ، وقد بقى الوفد بباريس قبل توقيع مشروع المعاهدة يحاول ولوج أبواب مؤتمر الصلح أو اتصال بأعضائه في الخارج دون جدوى .

ويصور الدكتور هيكل ذلك الموقف تصويرا بليغا بقوله :  
« ووضع مؤتمر الصلح مشروع المعاهدة مع ألمانيا وفيه اعتراف دولي بالحماية البريطانية على مصر ، ووقعت ألمانيا هذا الاعتراف كما وقعتته الدول المنتصرة ، فكان توقيعها لطمة عنيفة أخرى تلقاها الوفد وتلققتها مصر ، أما الوفد فتلقاها على أنها أمارة يأس من نجاحه لدى المؤتمر في تحقيق ما وكل فيه ، وأما مصر فتلققتها على أنها النذير بمداومة الجهاد ضد انجلترا وبقائها في مصر ، أو بالاذعان للأمر الواقع » .

وكان اليأس حقيقة - كما يقول الدكتور هيكل - هو الذي يسيطر على الوفد في باريس ولجنته المركزية في القاهرة ، وأما مصر فقد رأت فيها بداية الكفاح من جديد ، وبرهنت مرة أخرى على حقيقة بارزة من حقائق ثورة سنة ١٩١٩ وهي أن الشعب هو الذي يرسم وحده الطريق للزعماء ، وأن الزعماء يقفون عند أمر واحد وهو مسالمة بريطانيا والاتفاق معها ، فإذا رفضت بريطانيا إلا أن تملأ ارادتها وقف الزعماء مستسلمين لليأس في حيرة مما يفعلون .

ولم يجد الوفد مخرجا من هذا الموقف الجديد الذي جبهه دون أن تكون لديه خطة مرسومة لمواجهة ، إلا أن يبعث



بمحمد محمود الى أمريكا ليدعو الى قضية مصر فيها ، وقد  
سنحت هذه الفرصة التي استغلها الوفد « بمهارة وذكاء » - كما  
يقول الدكتور هيكل - ليسوغ بقاءه في باريس بعيدا عن ميدان  
المعركة الحقيقي ، حين ترامت الأنباء بأن الكونجرس الأمريكى  
لا يؤيد الرئيس ويلسون فيما ذهب اليه من قبول معاهدة  
فرساي وانشاء عصبة الأمم بالصورة التي ارتآها مؤتمر الصلح .

وبقى الوفد في باريس وبقيت لجنته المركزية في القاهرة  
ينتظران ما يأتى به الغد أيضا من احتمالات قد يكون فيها منقذ  
من مواجهة الجماهير بالحقيقة السافرة ، ولم تكن مهمة محمد  
محمود في أمريكا الا كسبا للوقت انتظارا لما يأتى به هذا الغد من  
الاحتمالات الجديدة ، فما كان يغيب عن الزعماء أن أمريكا تعنى  
بالمحافظة على سياسة العزلة التي انتهجتها من أيام الرئيس مونرو  
وما كان يعنىها من أمور مصر شيئا .

وجاءت المبادرة من جانب بريطانيا فقد رأت بعد الاعتراف  
الدولى بحمايتها على مصر ، أن تنظم علاقاتها بمصر على هذا  
الأساس ولا سيما أن شرعية الحماية من وجهة النظر الدولية  
تتوقف على قبول مصر لها حتى تضع تركيا التي لم تكن قد أبرمت  
معاهدة الصلح بينها وبين الحلفاء أمام الأمر الواقع فلا تمتنع  
عن قبولها بحجة أن مصر قد رفضتها وانها لا تستطيع لذلك أن  
تتنازل عن حقوق السيادة الاسمية التي لها على مصر لدولة غير  
مصر .

## الشعب ولجنة ملنر

لقد قررت انجلترا ايفاد لجنة الى مصر برئاسة لورد ملنر وزير المستعمرات لتحقيق أسباب الحوادث التي وقعت فيها ولتتري الحلول التي يقتضيها تنظيم العلاقة بين البلدين . وترامت الأنباء الى مصر بمهمة لجنة ملنر فتبلبلت الخواطر ولم يرد من الوفد في باريس أى توجيه بشأنها واثابتت الحيرة لجنته المركزية بالقاهرة فلم تكن لدى أيهما خطة مرسومة - كما قلنا - للكفاح ومواجهة شتى الاحتمالات .

وأمسك الشعب مرة أخرى بزمام الموقف فكان فيه المنقذ للزعماء من حيرتهم ، فقد نشرت جريدة « النظام » اقتراحا لرجل لم يشأ ذكر اسمه يدعو المصريين جميعا الى مقاطعة لجنة ملنر .

ووجد هذا الاقتراح هوى في نفوس الشباب فراحوا يدعون اليه على حين بقى الوفد وبقيت لجنته المركزية فى صمت مطبق لا يبديان فى هذا الاقتراح ولا فى نشاط الشباب رأيا . وعمت دعوة الشباب واستجاب لها الشعب ووقف الشيوخ والزعماء فى

وجل من أمرها ولم يجد الزعماء والمسؤولون مخرجاً من الحرج لدى الانجليز والخوف من غضب الشعب إلا الاعتذار عن الاتصال باللجنة بحجة « أن الهيئة الوحيدة التي تملك التحدث إلى اللجنة هي الوفد المصري المقيم بباريس ، وأن حديثاً مع أية هيئة أخرى لا قيمة ولا نتيجة له » .

إلا أن ملنر قد استطاع « أن يتصل سرا وتحت جنح الليل بعدد محدود جداً من ذوى الرأي الذين أجمعوا على أن مصر لن تقبل الحماية ، ولكنها لا ترفض تنظيم علاقاتها مع إنجلترا على القاعدة التي أعلنها سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى حين قابلوا سير ونجت ممثل إنجلترا في مصر يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٩١٨ ، فاذا أريد وضع العلاقات بين البلدين على هذا الأساس فالسبيل له مفاوضة الوفد المصري المقيم بباريس » .

وحاول ملنر عبثاً الاتصال بالمصريين أو بعضهم فقد وقفت البلاد من مقاطعة اللجنة موقفاً صلباً لا لين فيه ولا هوادة ووقف الشباب رقباً على من تسول له نفسه من الساسة والمسؤولين الاتصال بها ورحلت اللجنة دون أن تحقق من مهمتها شيئاً إلا أن تتقدم بتقريرها عما تراه إلى حكومتها » .

وبرز التناقض بين الشعب وزعمائه ، فبعد أن مكث الوفد قرابة عام في باريس لا يرى رأياً أو خطة إلا انتظار ما تسفر عنه الأحداث من حلول قد يجد فيه مخرجاً من هذا



الخرج في مواجهة الشعب بحلول لا يرتضيها أو اتزول على رأى الشعب وقيادة الثورة قيادة ايجابية وهو مالم يرتضيه منذ البداية .

وكان مظهر هذا التناقض أن الوفد المقيم بباريس أرسل يستدعى عدلى يكن الى باريس ليتوسط بينهم وبين لجنة ملنر للقيام بمحادثات لتنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا فقد قبل الوفد ما أجمعت البلاد على رفعته ونجحت فيه .

وبدأت المفاوضات بين سعد زغلول وملنر و انتهت بعد مناقشات ومداولات الى تقديم مشروع رأى ملنر أن يعرض على الشعب ورأى الوفد أن عرضه على الشعب قد يجنبه تحمل تبعه ما فى المشروع من قيود تفرضها بريطانيا على استقلال مصر .

ثم كانت الضربة الأخيرة حين أعلن ملنر بعد كل هذا الجهد فى مفاوضة الوفد أن مهمته ومهمة لجنته ليست المفاوضة بل وضع تقرير عن مسألة معينة عهدت بها حكومته اليه .

ولا نرى بعد أربعين عاما ونيفا على ذلك الا أن الوفد قد خرج على اجماع الشعب بمقاطعة لجنة ملنر واتصل هو بها بصورة ان اتخذت شكل المفاوضات فقد كشفها ملنر أخيرا باعلانه أنه ليس مفاوضا بل يضع تقريرا لحكومته عن مسألة تتطلب مقابلة المصريين أو بعضهم والاتصال بهم ليتعرف على رأيهم .

وها قد تعرف ملئر على رأى المصريين : لقد عرف أن الشعب قاطع لجنته وأن الشباب فى مصر قد أقام سياجا منيعا ليحول بين الزعماء والمسئولين ومن يريد الاتصال به من لقائه أو الاتصال وانه لم يستطع الاتصال بكائن من كان الا قلة اتصلت به خفية وتحت جناح الظلام ، وعرف ان الوفد الذى وكلته الأمة وجمعت له الأموال لينفق منها على القضية المصرية ، والذى بقى فى باريس قرابة عام ينفق من أموال الشعب دون مقابل جدى ، قد سعى اليه ليفاوضه وان هذا الوفد قد بعث اليه بعدلى وسيطا لديه للقيام بمحادثات علها تؤدي الى تنظيم العلاقة بين البلدين ، وعرف من هذا ومن ذاك أن الحماية أمر ممجوج لدى المصريين جميعا وان أية محادثات لا يمكن أن تثمر مع تمسك بريطانيا بمبدأ الحماية ، كما عرف أيضا أن المسئولين فى مصر قد أشاروا عليه بالاتصال بالوفد المصرى فى باريس وان كانوا قد أشاروا بهذا منعا لخرج يصيبهم من خروجهم على اجماع الشعب واعتذارا له عن عدم الاتصال به ، وعرف أن الوفد هو الذى اتصل به لاجراء محادثات بالرغم من أنه أهمل الاتصال به ومعنى ذلك أن الوفد بالرغم من ثورة الشعب ومقاطعته للجنة لم يغير من خطته وأنه ما زال يرى كما كان يرى حين قابل بعض أعضائه سير ريجنلد ونجت الدخول فى مفاوضات لتنظيم العلاقة بين البلدين .

## ##### سياسة بريطانيا الجديدة :

واذن فلتكن سياسة بريطانيا الجديدة مما يتفق مع هذا الاتجاه المرن الجديد واذن فلتكن هناك مفاوضات لا تتقيد بتلك الحماية ولتسارع بريطانيا باعلان ذلك ، ففي الأسبوع الأول من شهر فبراير سنة ١٩٢١ وردت برقية من وزارة الخارجية البريطانية فحواها « أن الحماية أصبحت علاقة غير مرضية بين مصر وانجلترا ، وان الحكومة البريطانية مستعدة لمفاوضة حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض ، ابتغاء اقامة العلاقات بين مصر وانجلترا على أساس أوجب للرضا » .

وكانت سياسة خبيثة لعل أحدا لم يدرك حين ذاك مداها ، فلم يكن بين المسئولين والزعماء وجلهم من المحامين ممن تمرس بالسياسة ومناوراتها الخفية وكانوا يأخذون الأمور مأخذ رجل القانون الذى يتمسك بالنص ويواجه الحجة القانونية بحجة قانونية أخرى ، والسياسة عدو أصيل للقانون ولا تحتاج الا الى براعة المناورة ونظرة بعيدة المدى وفراسة في تبين خفايا الظواهر



ولا بأس فيها - على خلاف ما يرى رجل القانون - من القيام بعمليات خداعية مأكرة .

لم يدرك الزعماء والمستولون ما فى هذا التبليغ من خديعة ومكر ، ولعلمهم وقبـد أقاموا سياستهم منذ البداية على الاتفاق وضرورته لتنظيم العلاقة بين البلدين تنظيما يحقق لمصر سيادة أسمية ويعترف لبريطانية بمصالحها الامبراطورية فى مصر ، قد رأوا فى هذا التبليغ استجابة للسياسة التى يأخذون بها . أما بريطانيا فقد رأت بعد أن سبرت غور الزعماء فى مفاوضات ملنر أن فرض سياستها أمر جانبه التوفيق بعد ثورة المصريين ومقاطعة لجنة ملنر وأنها تستطيع أن تحقق بالمهادنة ما لا تستطيعه بالقسر والاملاء ، وإذا كان الخلاف يتناول المظهر دون الجوهر فلا بأس من الاعتراف بما يقتضيه المظهر من ضرورات ، وإذا كانت قوات الاحتلال باقية وقد سلم الوفد فى مفاوضاته مع لجنة ملنر ببقائها فى سيناء الى الشرق من القناة أو فى غرب القناة قريبا من الدلتا فان بقاءها معناه الحماية سواء نص الاتفاق بين الطرفين على الاعتراف أو عدم الاعتراف بها . ثم ان حبل المفاوضات بطبيعته ممطوط ويشطح بغوارب الأمل عند المصريين حتى تهدأ ثأرتهم وتفتقر عزيمتهم فلا تواجه بريطانيا هذا العنف الذى واجهته من المصريين مما يكلفها رهقا أقله أنها ستحمل من شئون مصر على عاتقها وخاصة فى حماية الأمن الداخلى وإدارة المصالح الحكومية اذا ما أضرب الموظفون مثل اضرابهم الشامل

ذاك مرة أخرى ، فتعرض مصالحها في مصر لخلل لا تطيقه مالم يتعاون المصريون معها على سلامته .

وحدد التبليغ شكل هيئة المفاوضات بأنها « حكومة مصرية يؤلفها عظمة السلطان لهذا الغرض » . فهل تقوم بالمفاوضات وزارة من تلك الوزارات الادارية التي شكلت أخيراً ، أو تقوم بها وزارات الساسة التي تعذر تشكيلها بعد استقالة وزارة حسين رشدي ، وما مكان الوفد في هذه الهيئة التي تقوم بالمفاوضات وهل يرضى وهو الذي حمل الوكالة عن الأمة عن مفاوضات تتم في غيبته ، وأخيراً ما هو الشكل الدستوري لكل تلك الوزارات ادارية أو سياسية أو حتى وزارة يشكلها الوفد والبلاد تحت الأحكام العرفية ، وقد سبق أن طلب الوفد الى السلطان فؤاد بما تقتضيه وكالته عن الأمة من حقوق ، بعد استقالة حسين رشدي ، أن يعهد اليه من جديد برياسة الوزارة ورأى السلطان في ذلك اجترأ على مقامه السامي كما رأى الانجليز فيه خروجاً على النظام وثورة على صاحب العرين فاعتقلوا الباشوات الأربعة وساقوهم الى المنفى في مالطة .

## بذور الخلاف :

واذن فلا بد أن يعود الخلاف من جديد بين الوفد وبين السلطان على من يؤلف الوزارة ويتولى المفاوضات ولا بد أن يجر الخلاف في هذه المرة الى فرقة في صفوف الوفد ذاته ولا سيما قد بدت بوادر هذا الخلاف بين سعد وعدلى وبين جماعة من أقطاب الوفد وسعد أيضا ومثل هذه الخلافات مهما توارت لا تغيب عن المخابرات البريطانية ذات الشهرة الواسعة . وهذا بخلاف قمين بأن ينقل ميدان المعركة الى داخل البلاد وبين المصريين أنفسهم .

وألف عدلى وزارة رضى عنها الناس فلم يجدوا في تأليف عدلى للوزارة ما يناقض اتجاهات الحركة الوطنية ، فعدى هو الذى استدعاه الوفد الى باريس ليتوسط لدى الحكومة البريطانية في قيام الوفد بمحادثات للاتفاق بين الطرفين وقد بقى الى جوار سعد وأعضاء هيئة المفاوضات في لندن يذل ما استطاع من عقبات كانت تنشأ بين الطرفين ويقرب بينهما في



وجهات النظر . ولا بأس من أن يقوم عدلى هذه المرة بالمفاوضات كرئيس للوزارة وأن يشرف الوفد المصرى عليها .

الا أن سعدا عجل بالعودة الى مصر بعد عامين قضاهما مع أعضاء الوفد فى باريس يدافع عن القضية المصرية ويدعو لها ، وكان بعض أعضاء الوفد القدامى كعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ومحمد محمود قد سبقوه الى مصر منذ شهور . وآذنت عودته بانتقال المعركة الى القاهرة وبأن هناك فرقة توشك أن تطوح بوحدة الصف . فقد أخذت المحافل تتهامس عن خلاف بين سعد وعدلى وبين سعد وأعضاء الوفد القدامى دون أن يعلن أحد من هؤلاء وجود مثل هذا الخلاف ، وكان الناس يتوقعون أن يبقى سعد بباريس حتى يلحق به أعضاء وفد المفاوضات فيصحبهم الى لندن ، ولكن سعدا كان يريد أن يترأس وفد المفاوضات ولهذا كانت عودته الى مصر حتما لازما فى نظره للسيطرة على الموقف وتوجيه المعركة وفقا لما يرى .

وهكذا استطاع الانجليز أن ينقلوا ميدان المعركة الى صفوف المصريين أنفسهم ، وكان ذلك التبليغ هو اللغم الذى فجروه فى خبث ودهاء لينسف وحدة الصف ويذر الشقاق بين المصريين شقاقا سيطر على سير الحركة الوطنية ثلاثين عاما طوالا ، وبلغ الدهاء بالانجليز أنهم حين أرادوا صادقين أن يبرموا اتفقا مع

المصريين أعادوا وحدة الصف فتكونت الجبهة الوطنية التي قامت بالمفاوضات لمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكانت تلك هي النهاية المؤسسية لثورة سنة ١٩١٩ ، فما حدث بعد ذلك من اضطرابات ومظاهرات ومقاطعة شاملة للبضائع الانجليزية واضراب عام بين طلاب المدارس العليا والثانوية والأزهر كان مداره في الحقيقة الخلاف بين سعد وعدلى . فقد استطاع سعد أن يكسب السواد الأعظم من الشعب الى جانبه بعد تلك السنوات الثلاث التي ترأس فيها الوفد المصرى فالتف حوله المصريون واتجهوا اليه بقلوبهم وآمالهم اتجاها كشف عنه هذا الاستقبال الشعبى والحكومى الباهر فى عودته من باريس ، فلم يحدث أن قوبل زعيم أو فاتح منتصر بمثل ما قوبل به سعد حين ذاك ولم يسبق لزعيم أن نال مكانة فى قلوب الناس كما نال سعد فى قلوب المصريين فصغت اليه الأسماع وتطلعت اليه الأبصار وتعلقت به القلوب والأفئدة ولقب بالرئيس وأصبح ما يقوله الحق لا مين فيه وما يقوله غيره هو المين الذى لا صدق فيه ولم يعد هناك صوت يمكن أن يرتفع الى جوار صوته وغدا الناس جميعا رهن اشارته .

الا أن هذه الزعامة بما ملكت من هبة وحب ومقام عظيم

لم تستطع أن تمنع الانقسام وأن يكون الخارجون على الوفاء  
جلة أصحاب الرأي والمثقفين في البلاد وإن يتراشق المصريون  
بتهم الخيانة ، وكان هذا التراشق بتهم الخيانة أفضع ما يصيب  
شعباً في كبريائه وكرامته . فالشعب الذي يكثُر فيه الخونة  
حقاً لا يستحق كرامة الحياة أو الوجود ومصر على العكس قد  
ظفرت من وجودها الانساني الطويل بكل كبرياء وكل فخر فكانت  
البلد الذي ولد الحضارة مرتين ، والبلد الذي أهل على الدنيا  
منذ القدم بصحوة الضمير .

## سعدى وعدلى :

وانقسم الشعب فريقين : الكثرة من سواد الشعب وفريق من الشباب المثقف الى جانب سعد والقلّة من ذوى الرأى وأعضاء الجمعية التشريعية القدامى وبعض المثقفين الى جانب عدلى .

ونفخ الانجليز بأساليبهم الماكرة فى سعي الخصومة وتركوا المظاهرات الصاخبة تمر هاتفة ضد الخارجين على الوفد فما كانوا ييغون الا أن تشتد الخصومة بين المصريين وأن تزيد الهوة اتساعا بين المتلاحين فى تلاحيهم ووجدوا فى هذه الهتافات التى ترددها الجماهير الصاخبة امعانا فى الخصومة بصرف المصريين عنهم .

وفى أوائل صيف عام ١٩٢١ ألف عدلى بصفته رئيسا للوزارة وفد المفاوضات دون أن يشترك فيه الوفد وسافر هذا الوفد الى لندن وقاوض الانجليز واطتحت المفاوضات بالفشل وقدم عدلى استقالته ذاكرا أن المهمة التى كلف بها لم يحالفه التوفيق فيها ، واشتد الهياج وراحت الجماهير تلعن عدلى الذى يتعاون مع



الانجليز ، وانتهم الانجليز هذه الفرصة فقبضوا على سعد وبعض صحبه ونفوههم الى عدن ولعلمهم قد أرادوا أن يعتقد أنصار سعد وهم غالبية الشعب أن عدلى هو السبب فى اعتقاله فستزداد كراهيتهم له وتتعدر وحدة الصف بين المصريين ، ولم تكن هذه السياسة جديدة على الانجليز فهى سياستهم الاستعمارية القديمة سياسة « فرق تسد » ، وقد اتبعوها مع المصريين من قبل حين أوغلوا فى تفرقة عنصرى الأمة ، فلما ظهر اتحادهما فى ثورة سنة ١٩١٩ اتبعوها مع السياسة فكان هناك أنصار لسعد وأنصار لعدلى وكان هذا الخلاف الذى أودى بوحدة الصف وأودى بثورة سنة ١٩١٩ الى الفشل .

## تصريح من جانب واحد :

وصدر بعد ذلك تصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب الانجليز وحدهم يعترفون فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ويحتفظون مع ذلك وبصورة مطلقة بمسائل أربع لمفاوضات مقبلة تبقى الحال في شأنها كما كانت من قبل وهى : الدفاع عن مصر وحماية الأجانب وحماية الأقليات والسودان .

ولم يكن هذا الاستقلال بالصورة التى صدر بها التصريح فى الواقع غير خدعة كبيرة قبلها المصريون حتى سعد الذى رآه « نكبة وطنية كبيرة » ونعت لجنة الدستور بأنهم جماعة من الأشقياء قبل التصريح وغدا من أشد المتمسكين بالدستور .

كان هذا التصريح خدعة كبيرة حتى فى الطريقة التى صدر بها دل على عمق السياسة البريطانية ومكرها ، فقد قيل : ان فكرة التصريح نبتت فى البداية عند عدلى وأنه ألقى بها الى لورد كيرران فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات بينهما ، وأن عبد الخالق ثروت الذى رأس الحكومة فى أثناء قيام عدلى بالمفاوضات علم

بها فتحدث عنها الى لورد اللبى وأقنعه بها وأخيرا اقتنعت الحكومة البريطانية بالفكرة فأصدرت التصريح وأذيع في القاهرة وفي لندن في وقت واحد بعد تمثيلية رائعة أبدى فيها كيرزن نوعا من اللامبالاة بها حين أفضى بها عدلى اليه ، وتصنع اللبى والمستشارون الانجليز في الحكومة المصرية الاقتناع بها وأبلغوا الحكومة البريطانية باقتناعهم فطلبت اليهم وضع صيغة التصريح، ثم أبدت نوعا من التردد حيال صيغة التصريح فسافر اللبى لاقناع حكومته وبلغت التمثيلية قمته حين قال اللبى لمودعيه عند سفره : اذا لم أعد بالنتيجة التى اتفقنا عليها ، فلن أعود الى مصر. وما كان للحكومة البريطانية أن ترفض تصريحها لا يخرج في حدوده عن التبليغ الأول حيث اعترفت بأن الحماية لم تعد علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا . فما هو البديل للحماية اذن ؟ فاذا كان البديل هو هذا الاعتراف الشكلى باستقلال مصر فان هذا الاعتراف الشكلى لن يقدم ولن يؤخر كثيرا ما دام هذا الاستقلال فى أية صورة لن يؤثر على وضع بريطانيا ومصالحها فى مصر ، بل ان هذا التصريح ليتجاوز حدود المصالح البريطانية الخالصة الى الانتقاص من سيادة مصر على رعاياها حين ينص على حماية الأقليات ويعدوها الى حماية الأجانب وهى مما يقع فى حدود السيادة بالرغم مما كفلته لهم الامتيازات الأجنبية من حقوق فان هذه الامتيازات وان كانت بدورها مما ينتقص من حق السيادة فان حمايتهم هى حق لهم قبل الدولة التى يقيمون

فيها شأنهم في ذلك شأن رعايا الدولة أنفسهم ، ولم تفوض الدول  
بريطانيا بحماية رعاياها في مصر وان لم تعترض الدول على تلك  
الحماية لأنها لا تؤثر على مصالح رعاياهم في مصر بل هي على  
العكس تفترض لها وضعاً ممتازاً في داخل البلاد مصدره حماية  
الدولة المحتلة لهم بدليل أن هؤلاء الأجانب ثاروا على الانجليز  
حين أراد هؤلاء أن يحلوا محلهم في امتيازاتهم على نحو ما فعلوا  
في السودان .

فاذا كانت قوات الاحتلال باقية كما هي في البلاد واذا كانت  
حماية المواصلات الامبراطورية وحماية الأجانب والأقليات واذا  
كان الوضع في السودان كما هو لم يتغير فماذا جاء به التصريح  
الا أنه أبدل لفظ الحماية بلفظ استقلال لا شكل ولا مدلول له  
وان منح دستوراً للبلاد واعترف بالسلطان فؤاد ملكاً ، فلم يكن  
الدستور مما يعنيه كثيراً فقد سبق أن أقاموا مجلس شورى  
القوانين والجمعية العمومية فلما رأوا أن البلاد تتطلع الى ما هو  
أكثر من ذلك أصدروا القانون النظامي رقم ٢٩ لعام ١٩١٣  
بإنشاء الجمعية التشريعية . فاذا أرادت البلاد نظاماً خيراً من هذه  
الجمعية التشريعية فليكن هناك دستور يرضى المصريين فلن يكون  
هذا الدستور ولن تكون المجالس النيابية التي تقوم على أساسه  
الا امعانا في تفرقة المصريين وضرب بعضهم ببعض وصرفهم الى  
الخصومات الداخلية عن القضية الوطنية نفسها . أما لقب الملك



فما كان أكثر أهمية لديهم من لقب السلطان الذي خلعه من قبل على السلطان حسين كامل بعد خلع الخديو عباس الثاني .

لم يكن هناك اذن ما يمنع بريطانيا من اصدار هذا التصريح ولكن فلتترك للمصريين اقتراحه ولتبد هي هذا التردد في قبوله حتى يظن المصريون أنهم قد اقتنصوه من فم الأسد .

وهكذا صدر التصريح ولعنه سعد وتكونت لجنة الدستور فقال عنهم أنهم « جماعة الأشقياء » فلما عرف أن هذا الدستور هو طريقه الى الحكم تمسك به ودافع عنه وأصبح من سياسة الوفد بعده الدفاع عن الدستور وحمايته .

## أصراع طبقي أم تنافس فردى :

وقد يبدو للبعض خطأ أن هذا الانقسام بين المصريين قد أملتة المصالح الطبقية ، بدليل أن الذين ألفوا الوفد المصرى الأول وكانوا جميعا الا القليل من أعضاء مجلس الشورى ومن بعده الجمعية التشريعية وأنهم يمثلون طبقة الأعيان والمثقفين الذين تكون منهم مجلس الأمة من قبل أو الذين كانوا يعطفون عليه ، ثم انشق هؤلاء على سعد نزولا على ما تقتضيه مصالحهم وانضموا الى عدلى مما كان موضع العجب ، فما كان عدلى الا من أبناء الذوات ومن الأسرة اليكنية التى ترتبط بالأسرة الحاكمة برباط المصاهرة ، وكان بين أبناء الذوات - كما قلنا - وبين المصريين الصميمين جفوة ترجع الى ما كان من امتهان أولئك الذوات للمصريين وما تركه حكم الذوات فى نفوس المصريين من كراهية للذوات وأبناء الذوات الذين يتولونه .

ولكن هذه الجفوة بدأت تقل بحكم التطور الطبقي للمجتمع المصرى ذاته فقد شهدت السنوات التى سبقت الحرب العالمية

الأولى وقيام ثورة سنة ١٩١٩ تغيرا هائلا فى تكوين المجتمع المصرى فقد خفت نزعة العثمانية وأخذت العناصر التركية من أبناء الذوات تذوب فى البيئة المصرية النهمة التى اعتادت أن تغتال كل دخيل وتأكله أكلا ، وظهرت الأسر المصرية الصميمة تحتل المكانة التى كانت مقصورة على الذوات الأتراك ف راحت تجمع الثروة وتحوز المساحات الواسعة من الأراضى على حساب الأمراء والأميرات والأغوات والجنادى من حاشية محمد على القديمة وخلصائه وأتباعه ومن الجفالك والوسايا التى فشل هؤلاء فى استثمارها فتركوها للمصريين ، ثم راحت تستكمل جاهها وبهاءها بالزواج من التركيات ، وكان الخديون حين يأنسون الى مصرى يخلعون عليه جارية أو مخطية يزوجونها اياه فيضمنون ولاءه وصدق خدماته ، أما فى تلك الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى فقد انعكست الآية وراح أعيان المصريين يصهرون الى الأسر التركية ويتزوجون بناتها استكمالا لمظاهر الجاه والرفعة فى أعين الناس .

ولم يكن الاحتلال هو الذى مهد لتلك الأسر المصرية سبيل الظهور وحيازة الأرض بل على العكس هو الذى عاقها عن أن تستكمل كيائها وتبنى وجودها الحقيقى برغم ما يبدو من أنه قد تبنّاها ومهد لها سبيل الظهور والبروز ، فان الثروة العرايية قد قامت فى الحقيقة لتسوى بين المصريين والأتراك وانحازت اليها الطبقة المصرية البارزة التى أخذت تتكون بعد اصدار اللائحة

السعيدية وظهرت في المجالس النيابية التي شكلها اسماعيل ، وهي تبغى استكمال حقها الطبيعي في بلادها ، ثم كان الاحتلال فقضى على تلك الطفرة وأن تبني بعض تلك الأسر ليضرب بها طبقة « الذوات » التركية .

وإذا رجعنا الى تاريخ تلك الأسرات المصرية الصميمة لا نجد أقدمها يرجع الى أكثر من تلك السنوات التي سبقت قيام الثورة العراقية ، بل أن أعرق تلك الأسر ما اعتز منها بيداوته وعصبيته وهجر الأرض في سبيل حرته الا أن هذه العصبية الريفية قد تمزقت بدورها وأخذت تلوذ بالأرض بعد أن هيمنت الدولة على رعاياها باستتباب النظام الادارى في البلاد فمنها من تفرقه في جميع أنحاء القطر بدليل انتشار ألقابها في بلاد متباعدة ومنها من استعان بالكثرة والعصية على حيازة الأرض وامتلاكها من بقايا الجند والأغوات الذين حازوا تلك الأراضي عن طريق الهبة من « ولى النعم » بدليل تركزها في مناطق بعينها كانت في العادة بعيدة عن سطوة الحكومة وسلطانها .

وقد تركت هذه الأسر المصرية بعد أن تهيأت لها أسباب الثروة والاستقرار أعظم الأثر في ريفها وقراها ، فبينما كان الفقر والذل والاستعباد يخيم على القرى التي يمتلك زمامها من الأراضي الزراعية الأمراء فتمتد فيها دوائرهم وتفايشهم التي لا تقل في أية منطقة تقوم فيها عن بضعة آلاف من الأفدنة ، كانت



القرى التى يملكها المصريون ، سواء كانت ملكا كبيرا أو صغيرا تنعم برخاء نسبي ، بل ان ييوتهم كانت مفتوحة على الدوام لفلاحيتهم وكانت أسمطتهم تمتد كل مساء ليردها كل غريب أو من أهل القرية وانتشرت « المضايف » وأصبحت سمة على كرم الريف وسخائه وهذا ما عناه ذلك الرجل الذى راح يبارك « لسيد بك أبو على » نجاة ولده لطفى السيد من حادث «مهرة» حرنت به على طريق السكة الحديدية بقوله « بركة عيشك يا أبو على » وهو يعنى أن الله قد كتب لولده السلامة لما يذل من خير لفلاحيه ولأهل قريته .

وقام فى تلك القرى نوع من نظام الحكم الأبوى يتركز فى العمدة حيث يقضى فى أمور الناس ما استطاع بعيدا عن دوائر الحكومة الا أن تكون جريمة قتل أو سطو يجب التبليغ عنها لتأخذ العدالة مجراها ، وعرف الاحتلال ذلك فأقام نظام « محاكم الخط » أعضاؤها من الأعيان وهو نظام قريب من نظام المحلفين فى القضاء الانجليزى .

ومن أعيان الريف هؤلاء برزت طائفة من المتعلمين احتلت الوظائف العليا فى الدولة وأصبحت لها القيادة الفكرية والسياسية فى حياتها منهم سعد زغلول وشقيقه فتحى زغلول ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وويصا واصف وكان عضوا فى الحزب الوطنى وبطرس غالى وغيرهم من العناصر المصرية

الصميمة ، واحتل رجالها مقاعد الجمعية التشريعية كما احتلوا من قبل مقاعد مجلس شورى القوانين ومجالس المديريات .

ولم تهجر هذه الطبقة النامية الريف بل بقيت تلتصق به وتعود اليه عندما تفرغ من أعمالها في المدينة وهذا ما يفسر عودة لطفى السيد الى قريته « برقين » بعد أن استقال من الجريدة ونوى هجر السياسة ، وكان بقاؤها في الريف عاملا مهما في ارتقاء الحياة الاجتماعية في تلك القرى والرخاء الذى نعمت حين ذاك بالنسبة لما كانت عليه قرى الجفالك والوسايا والتفاتيش التى تملكها الخاصة أو يملكها الأمراء ، بل أن بعض الضياع التى يملكها الأجانب كانت تهنأ بنوع من الراحة اذا قيس الى البؤس الذى يعاينه الفلاحون فى تلك الوسايا والتفاتيش .

وثمة ظاهرة كان لها أثر بالغ فى تطور الملكية الزراعية حين ذاك وحياسة الأجانب لمساحات واسعة من الأراضى الزراعية ، فقد عمد هؤلاء الأجانب الى اقراض الفلاحين بالربا ، ومن ثم كان الدين يتراكم على أولئك الفلاحين وينتهى الأمر بنزع ملكية الأراضى المرهونة أو الضامنة للدين وأدى ذلك الى نزع ملكية عدد من الأسر وخاصة الأسر المتوسطة التى راحت تقلد فى مظاهرها الأسر الغنية التى تملك الضياع الواسعة وأدى من ثم الى ظهور طبقة من ملاك الأرض الأجانب . وهال الحكومة هذا الأمر ، فقد أدت أزمة عام ١٩٠٧ المالية الى وقوع كثير من الأسر

المتوسطة بالذات فى ربة الدين وشهدت السنوات التالية نزع ملكيات عدد كبير من تلك الأسر ، وأقول الأسر المتوسطة لأنها هى التى كانت تتأثر بالديون أكثر من غيرها . فالأسر الغنية كانت مواردها الكافية تحول بينها وبين الاستدانة وصغار الملاك لم يقبلوا على المظاهر والمفاخرة اقبالا يحملهم على الاستدانة الا أن بعض هؤلاء الملاك الصغار راح يقلد بدوره الأسر المتوسطة وخاصة من كان ينتمى منهم الى تلك الأسر المتوسطة فيندفع بحكم التقليد الى مجاراتها فيقع فى رذيلة الدين وينتهى به الأمر الى نزع ملكيته ، لذلك بادرت الحكومة عام ١٩١٣ بسن «قانون خمسة الأفدنة» ويقضى بعدم نزع ملكية من يملك خمسة أفدنة فأقل الا أن القانون تغاضى عن يملك أكثر من ذلك ويقضى الدين بنزع ملكيته جميعا دون أن يستثنى هذا نصاب الأفدنة الخمسة من نزع الملكية .

وكان نزع الملكية يتم لمصلحة المرابى الأجنبى وما كان أكثرهم فى ذلك الوقت بل انهم كثيرا ما كانوا يفتتحون بيوتا رسمية تحت سمع القانون عرفت « بينوك الرهن » وكانت تنتشر فى المراكز وعواصم المديرىات .

واستمرت عمليات نزع الملكية هذه استبقاء لتلك الديون القديم منها والجديد الى ما بعد الحرب العالمية الأولى بسنوات حين أصدر اسماعيل صدقى فى وزارته قانونا يمنع ذلك الا أن هذا

القانون جاء متأخرا فقد خربت بيوت كثيرة وانتزعت ملكيات واسعة لتتركز في أيدي قليلة .

ولم ينبغ هؤلاء المرابون حيازة الأرض قدر ما كانوا يرغبون استثمار أموالهم بأعظم ربح فكانوا يعيدون بيع الأراضي المنزوعة الى كبار الملاك المصريين أو غيرهم من ذوى الثراء الحديث الذين يشترون اقتناء الضياع و « العزب » ، ليعيدوا استثمار أموالهم في عمليات أكثر ربحا . وكانت التجارة والسمسرة والمضاربات الملتوية في البورصة واحتكار صناعات معينة مجالا خصبا لاستثماراتهم المالية فتموا ثرواتهم وسيطروا على الاقتصاد المصرى سيطرة باتت تنذر بالخطر وتهدد استقلال البلاد الاقتصادى .

وظهرت عن هذا الطريق أسر أجنبية ثرية أخذت تلعب بعدئذ دورا فى السياسة المصرية من وراء ستار لمصلحتها ومصلحة كثيرين من رجال الحكم ممن أعماهم الجشع وحب الثراء عن المصلحة الوطنية .

فلما كانت سنوات ما بعد الحرب كانت طبقة الذوات قد اختفت تماما وذابت فى البيئة المصرية وحلت محلها طبقة الأعيان المصريين التى راحت بدورها تحيى فيما بينها تقاليد الأسر التركية القديمة مشوبة بنزعة غربية خاطئة كانت من آثار انتشار الثقافة الفرنسية وشيوعها بين الأسر الثرية وتردد أبناء هؤلاء الثراء على أوروبا للزيارة أكثر مما كان لطلب العلم ، ولم ينبج من تلك النزعة



الجارفة غير بعض الأسر المصرية التى لاذت بعصبيتها وتقاليدها القديمة ، وأدى ذلك الى وقوع تلك الطبقة الناشئة فى الخطأ الذى تردى فيه أبناء الذوات من قبل وهو احتقار الفلاحين وهجر القرى الى سكنى المدن وخاصة القاهرة حتى يكونوا قريبين من من ذوى السلطان ، وحلت محلها طبقة متوسطة سيكون لها أبعد الأثر فى تطور الحياتين السياسية والاجتماعية فى مصر بعد ذلك .

ولم يكن غريبا اذن انضمام الأعيان الى جانب عدلى فقد ذابت تلك الفروق الطبقيه التى كانت تفصل بين الذوات الأتراك والأعيان المصريين ، وليس صحيحا ما بدا للبعض من أن الخلاف يتم عن مصالح طبقية ، فلم يكن من لاذوا بسعد أقل ثراء أو جاها ممن لاذوا بعدلى ، ولم يكن هناك خلاف جذرى بينهما فكلا الفريقين ينشدان الاتفاق مع الانجليز ، وكلاهما يريان تنظيم العلاقة بين مصر وانجلترا على أساس الاعتراف باستقلال مصر واحتفاظ بريطانيا بمصالحها فى وادى النيل .

ولا تعدو أسباب الخلاف فى الحقيقة غير التنافس على الزعامة والتروؤس ، فهو خلاف بين طبقة واحدة متجانسة تتحد فى مصالحها وتتفرق فى أهوائها الى الحد الذى لا يعرض مصالحها للخطر .

وانتقل هذا الخلاف من التنافس على الزعامة الى التنافس على الحكم وكون المنشقون على الوفد حزبا سياسيا اختاروا له اسم « الأحرار الدستوريين » وعقدوا رياسته لعدلى .

## بداية النهاية :

وأجريت الانتخابات النيابية وفقا للمدستور الجديد وفاز فيها الوفد فوزا ساحقا لم يترك لخصومه غير تسعة عشر مقعدا وفاز الوفد بمائة وخمسة وتسعين مقعدا ، وسقط من غير الوفدين من لم يكن أحد يشك في نجاحهم لما لهم من عصبية في دوائرهم .

وتولى سعد الوزارة واشتدت الملاحاة بين الوفد والأحرار الدستوريين في الصحف والأندية والمجالس الخاصة وبلغت الخصومة في الرأي مبلغا حمل كثيرين ممن كانوا من قبل أصدقاء على عداوة مريرة بل امتدت تلك الخصومة الى بعض الأسر ففرقتها وجرت عليها في كثير من الأحيان الخراب .

وما كان للناس أن ينسوا قضية البلاد السياسية ولكن هذه الخلافات الحزبية قد شغلتهم عنها وكان الناس قد استكانوا فيها الى قيادة سعد ورأيه . وما يقوم به سعد لحل قضية البلاد في نظرهم عين الصواب دون شك ، وقد قام سعد بمحادثات أولية مع ماكدونالد لم تنته الى بارقة أمل في حل القضية المصرية وعاد

الى مصر وكله اليأس من موقف الحكومة البريطانية ، ولم تمر أسابيع قليلة على فشل المحادثات حتى اغتيل سردار الجيش وحاكم عام السودان وأعقبه الانذار البريطاني المشهور فاستقال سعد وتولى زيور الوزارة فكان أصدق وصف لها وصف زيور نفسه حين دعاها وزارة « انقاذ ما يمكن انقاذه » . وبهذه الروح التي سادت الوزارة نفذت مطالب الانجليز أو بمعنى أصح العقوبات التي فرضوها على البلاد وعلى رأسها سحب الجيش المصرى من السودان وحلت مجلس النواب ولما يمض على تنفيذ الدستور تسعة أشهر .

وهكذا نجحت بريطانيا نجاحا منقطع النظير في تنفيذ سياستها الاستعمارية التي رسمتها لمصر فانصرفت البلاد الى الخصومة الحزبية وفشلت الوزارات التي تولت الحكم وفدية أو غير وفدية في الوصول الى اتفاق مع الانجليز وتعثرت الحياة النيابية فلم يكمل أى برلمان مدته المقررة ، بل صدر أمر الحل مرة يوم انقاده الأول .

ولم تكن بريطانيا فى الحقيقة تنوى عقد اتفاق مع المصريين ، ولكن ليبقى هذا الأمل قائما يراود المصريين فانه على الأقل سيبعدهم عن اليأس وما يسفر عنه من نتائج قد تضر بخطة بريطانيا اذا ما أيقظهم هذا اليأس على الهوة التي يتردون فيها من الخصومة واختلاف الرأى ، ثم أن هذا الأمل يحمل الساسة والأحزاب كلا

منها على حدة على الرغبة في الاستئثار به حتى يكون لها فخر تحقيقه .

حتى اذا اضطرت الى عقد هذا الاتفاق تحت الظروف الدولية الطارئة ، ظهرت براعتها السياسية حين جمعت الأحزاب والساسة في صعيد واحد لتوقيع ما سمي « معاهدة الشرف والاستقلال » عام ١٩٣٦ .

دكتور حسين فوزى النجار

## فهرس

صفحة	
٣	من الميثاق .. .. .
٥	التناقض الفكرى .. .. .
١٣	الزعماء والثورة .. .. .
١٩	الشعب ولجنة ملر .. .. .
٢٣	سياسة بريطانيا الجديدة .. .. .
٢٦	بدور الخلاف .. .. .
٣٠	سعدى وعدلى .. .. .
٣٢	تصريح من جانب واحد .. .. .
٣٦	اصراع طبقى ام تنافس فردى .. .. .
٤٤	بداية النهاية .. .. .



---

الدار القومية للطباعة والنشر  
١١ شارع الصحافة - القاهرة







الدار القومية للطباعة والنشر  
الشارع

العدد ١٢٣

ح

التمن ٢

١٩٦٤/٦/٢١